



VII - أهم الاستنتاجات لتعزيز التنافسية الاقتصادية

■ بينت أهم المؤشرات الخاصة بتنافسية الدول العربية أن أغلب هذه البلدان لا تزال بعيدة عن المستوى المطلوب ولا زال وضعها متواضعا، هذا بالرغم من تحسن البيئة الاقتصادية في البعض منها والناجمة بالخصوص عن الطفرة النفطية الكبيرة.

■ الوضعية قد تزداد سوءا مستقبلا في ظل التحديات العالمية المتسمة بالأزمات، والتقلبات الحادة في الأسعار، والتطور السريع في التكنولوجيا، واحتدام التنافس الاقتصادي، والتي قد تؤثر سلبيا على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول.

■ وبالتالي، وجب على هذه الدول إعادة النظر بشكل جذري في سياساتها التنافسية بغية تحديد العوائق ومحاولة تذليلها. كما يمكنها الاستفادة من التجارب الناجحة لبعض الدول في هذا المجال. وفي ما يلي مجموعة من السياسات، منها المستخلصة من هذه التجارب، والتي من شأنها أن تساهم في النهوض بتنافسية الدول العربية.

1. إطار اقتصاد كلي سليم

■ عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي له أثر سلبي على القدرة التنافسية. وبالتالي لا بد من توفير الشروط الأساسية والضرورية من أجل تسهيل الاستثمارات، الداخلية والخارجية، وتحسين مستوى الادخار وتخفيض نسبة التضخم، . . .

■ كيف ؟ بفضل سياسات معقنة ومنسجمة في ما يخص الموازنة العامة، والمالية، وأسعار الصرف. هذه السياسات، كل واحدة في إطار اختصاصاتها، باستطاعتها أن تمكن من توفير الموارد المالية للمشاريع الاستثمارية بنسبة فائدة معقولة، أو مستوى تضخم منخفض، أو سعر صرف مناسب، . . . وبالتالي المساهمة في تخفيض تكلفة الإنتاج المحلي مما يؤثر مباشرة وبشكل ايجابي على التنافسية الاقتصادية.

2. سياسة تجارية خارجية منفتحة بتدرج:

- التحرير الرشيد والمتدرج للتجارة الخارجية على مستوى الرقابة الجبائية ورفع الحواجز الجمركية وغير الجمركية.
- الانضمام العقلاني، في إطار اتفاقيات شراكة، إلى مناطق خاصة بالتبادل الحر.

3. اختيار القطاعات الواعدة :

- دعم التنافسية وتعزيزها يتطلب اختيار القطاعات (زراعة، أو صناعة، أو خدمات) ذات المزايا التنافسية، والتي تصنع سلعا ذات ديناميكية كبيرة، وتأقلم مع تغير الطلب العالمي. والتي من شأنها كذلك أن تكون حافزا لتحسين الإنتاجية والترابط الخلفي والأمامي بين مختلف قطاعات الاقتصاد.

4. سياسة إختيار الراجمين :

■ سياسات دعم الصادرات، خاصة في بعض دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، لعبت دوراً كبيراً في تسجيل معدلات نمو قياسية. نجاح يُعزى بالخصوص إلى "سياسة اختيار الراجمين"، أي القطاعات التي من شأنها أن تكون أكثر تنافسية وتحقق أعلى مستويات للتشابك القطاعي مع بقية الاقتصاد.

■ اختيار القطاعات أو الصناعات الأكثر تنافسية يعتمد على عدة معايير،
منها:

- قيمة مضافة عالية .
- مرونة الدخل العالية للطلب العالمي .
- لا تتأثر بسهولة من جراء منافسين يتمتعون بأجور أقل وتوفر لهم موارد أولية أكثر .
- نسبة عالية للتعليم، وإمكانية رفع الإنتاجية والتشابك القطاعي مع بقية الاقتصاد .

5. برامج تحديث الصناعة:

■ ضرورة اختيار قطاعات محورية جديدة، تستطيع أن تساهم في تعزيز التنافسية من خلال التحديث أو إعادة الهيكلة الصناعية، وذلك من خلال:

– التخفيض من تكلفة العمالة.

– الاستثمار في التقنيات الحديثة وتغيير حصص عوامل الإنتاج، بما يضمن زيادة الكفاءة، والإنتاجية، وتدريب العاملين، وتنظيم العملية الإنتاجية بشكل أفضل.

■ الاسترشاد بتجارب بعض الدول في تنفيذ برامج لتحديث الصناعة والتي تهدف إلى رفع قدرات الصناعة على عدة مستويات : المنشأة، ومجموع الصناعات، والمستوى الوطني .

– المنشأة : تحسين تنظيم عملية الإنتاج والإدارة، والنهوض بمكونات التصميم والجودة والتسويق واستخدام التكنولوجيا، والنهوض بالعنصر البشري من خلال برامج التكوين والتدريب .

– مجموع الصناعات: توفير خدمات الدعم داخل الصناعة من خلال تعزيز الروابط بين مختلف المنشآت ورجال الأعمال، وتعزيز شبكة الاتصال بين العناصر الفاعلة في قطاع الصناعة .

- **المستوى الوطني :** توفير مناخ وبيئة أعمال ملائمة، من خلال سن القوانين وتعديل التشريعات القائمة في ما يتعلق بمعايير الجودة، وتحسين البيئة القانونية والتنظيمية، وتوفير المعلومات لفائدة قطاع الأعمال، وتقديم المشورة والدعم للصناعات في ما يتعلق بالبحث والتطوير. وكذلك ربط الحوافز المقدمة إلى الصناعة على شكل خطوط إئتمانية بتكلفة منخفضة وحوافز ضريبية مشجعة، بمعايير الإنجاز ولاسيما من حيث الابتكار ورفع الإنتاجية وكسب الحصة في الأسواق الدولية.

6. دعم الابتكار وتوطين التقنية:

- استخدام التقنية الحديثة، سواء باستيرادها أو تطويرها محلياً، غير كاف لترجمتها إلى ميزات تنافسية جديدة في الأسواق الدولية. تكوين تنافسية مستدامة يعتمد على بناء وتطوير نظام محلي للبحث والتطوير يعتمد بالدرجة الأولى على المهارات العالية المتوفرة محلياً، وبالتالي زيادة نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي. (هذه النسبة لا تتجاوز حالياً 1% في أفضل الحالات في الدول العربية).

7. سياسة تجسير الفجوة الرقمية:

- بنية تحتية تقنية متطورة تساهم في تدعيم القدرة التنافسية للمنشآت من خلال الحصول على المعلومات الضرورية عن الأسواق، وتقليل التكاليف خاصة المتعلقة بالتسويق والدعاية والإعلان.
- التطور العالمي السريع في ثقافة المعلومات والحاسوب أدى إلى تعميق ما يعرف بالهوة الرقمية في الدول العربية. تجسير هذه الفجوة ورفع القدرة التنافسية يتطلب بالخصوص :

- تطوير البنية التحتية الرقمية عبر الرفع من المنافسة في قطاع الاتصالات، وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال بهدف تقليل تكلفة استخدام وسائل الاتصالات.
- تطوير التشريعات وتطوير وتعميم الحكومة الالكترونية وذلك لتحديث أداؤها وزيادة فعاليتها وشفافيتها وتقليل البيروقراطية فيها.
- تطوير التجارة الإلكترونية، التي تزايد أهميتها بشكل كبير على صعيد التجارة الدولية.
- إحداث تغييرات جذرية في مجال البنية التحتية الرقمية بتوسيع استخدام الحاسوب الشخصي، وتشجيع مجالات التدريب على استخدام المعلومات.